

13 May 2009
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

الدورة الثالثة

نيويورك، ٤-١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩

معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى بوصفها الصك المنطقي التالي المتعدد الأطراف الذي ينبغي التفاوض بشأنه من أجل وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي وفقا لأحكام المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

ورقة عمل مقدمة من الاتحاد الأوروبي

يشير الاتحاد الأوروبي إلى أن كلا من المقرر رقم ٢ الصادر عن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها في عام ١٩٩٥، والوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٠، يدعوان إلى البدء فوراً في إطار مؤتمر نزع السلاح في مفاوضات بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، بوصفها أحد التدابير الهامة لتنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ويولي الاتحاد الأوروبي أولوية واضحة للتفاوض دون شروط مسبقة في مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى بحيث تشمل وضع أحكام للتحقق كوسيلة لتعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار. وهذه أولوية حان الوقت للتفاوض بشأنها، كما يتبين من جملة أمور، منها المناقشات المشجعة والتفاعلية التي جرت في مؤتمر نزع السلاح بشأن هذه المسألة خلال السنوات الثلاث الماضية. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالبيان المشترك الذي أصدره مؤخرًا الرئيسان أوباما وميدفيدف دعماً لإجراء "مفاوضات دولية بشأن إبرام معاهدة يمكن



التحقق منها لوضع حد لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية“، ويحدوه الأمل من ذلك البيان.

وقد تأخرت المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. والاتحاد الأوروبي مقتنع بأن المعاهدة المذكورة، إذ تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، ستشكل إنجازا كبيرا لجهود نزع السلاح النووي وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. ومن الناحية المنطقية، تشكل هذه المعاهدة الصك المقبل المتعدد الأطراف الذي سيجري التفاوض بشأنه في ميدان نزع السلاح النووي. ومن ثم فإنها ستكتمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وستعزز بالتأكيد نزع السلاح النووي لأنها ستسهم في جعل الاتجاه لتخفيض الأسلحة النووية أمرا لا رجعة فيه. فبدون توافر مواد انشطارية إضافية للأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، سيصبح مستحيلا زيادة المخزونات الحالية من المواد الانشطارية لتلك الأغراض. وستشكل هذه مساهمة أساسية وملموسة في إكمال عملية نزع السلاح النووي وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، عن طريق إيجاد بعض العناصر اللازمة لإنجاز الهدف النهائي الوارد في المادة السادسة من المعاهدة.

والاتحاد الأوروبي مقتنع بأن تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية أمر يمكن تحقيقه باتباع نهج متوازن وتدرجي في تناول ركائزه الثلاثة التي يعزز كل منها الآخر، وهي: عدم الانتشار، ونزع السلاح، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. فوجود معاهدة تشمل أحكاما للتحقق يلي هدفا هاما من مبادئ وأهداف عام ١٩٩٥ والثيقة الختامية لعام ٢٠٠٠، وسيعطي زحما جديدا لمجمل عملية نزع السلاح بخلق معيارا واحدا ينطبق على الجميع. ومن شأن هذه المعاهدة أن تعزز أحكام عدم انتشار الأسلحة النووية في معاهدة عدم الانتشار (المادتان الأولى والثانية)، وأن تعزز نظام عدم الانتشار الدولي ككل بتطبيقه أيضا على دول ليست أطرافا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وسوف يكون لهذه المعاهدة آثار مفيدة تتجاوز تلك التي تتصل مباشرة بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح، مثل مساهمتها في تحقيق الاستقرار على الصعيد الإقليمي، ولا سيما في جنوب آسيا وشبه الجزيرة الكورية والشرق الأوسط. ويمكن أيضا أن تحد من خطر سرقة المواد الانشطارية أو تحويلها إلى جماعات أو أنشطة إرهابية. ويكتسب هذا الاعتبار الأخير أهمية متزايدة في البيئة الأمنية الحاضرة، حيث أصبح خطر الإرهاب النووي تحديا عالميا.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا ضرورة البدء فورا في مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية في إطار مؤتمر نزع السلاح بدون شروط مسبقة. وإلى أن يبدأ

سريان هذه المعاهدة، يدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول المعنية إلى إعلان وقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، والتمسك بذلك. ويرحب الاتحاد الأوروبي بأن أربعا من الدول الحائزة للأسلحة النووية قد أصدرت مراسيم بذلك الوقف الاختياري.

ويدعو الاتحاد الأوروبي أيضا جميع الدول المعنية إلى تفكيك قدراتها المكرسة لإنتاج مواد انشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، وذلك بطريقة تتسم بالشفافية. ويعد تفكيك هذه القدرات الإنتاجية إشارة قوية إلى التخلي عن ذلك الإنتاج بلا رجعة. وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي بقيام فرنسا في الوقت الحالي بتفكيك مرافق ببيرات وماركول، وبالزيارات التي نظمت في الآونة الأخيرة للدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح وللخبراء غير الحكوميين إلى هذين المرفقين، وهي زيارات تشكل أحد التدابير الهامة لتحقيق الشفافية. ويرحب الاتحاد الأوروبي بأي قرار من هذا القبيل تتخذه دول أخرى.

وهناك زخم جديد ينشأ لبدء المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية. ونحن نهيئ بجميع الأطراف أن تجعل هذه المفاوضات ممكنة. ولذلك، فإن الدول الأطراف المشاركة في اللجنة التحضيرية الثالثة لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ مدعوة إلى الاعتراف بأهمية المفاوضات وبدء السريان المبكر لمعاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى بوصفها صكا لترع السلاح النووي وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. واللجنة التحضيرية الثالثة مدعوة إلى تأكيد هذه الأهمية في توصياتها إلى مؤتمر الاستعراض. والدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي هي أعضاء في مؤتمر نزع السلاح، مدعوة إلى تحمل مسؤوليتها ودعم بدء مفاوضات بشأن هذه المعاهدة في مؤتمر نزع السلاح بدون شروط مسبقة.

وسيبقي الاتحاد الأوروبي موقفه من هذه المعاهدة قيد الاستعراض المستمر، مع مراعاة ما يطرأ من تطورات، لا سيما في سياق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومؤتمر نزع السلاح.